إعادة ابتكار التعاون بين الاتحاد الأوروبي والبحر الأبيض المتوسط: نحو شراكة أكثر توازناً واستدامة

سلام الكواكبي

مدير المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية في باريس

مقدمة

الاتحاد الأوروبي على مفترق طرق في الجوار الجنوبي

منذ عام 2021، سعى الاتحاد الأوروبي إلى توثيق علاقاته مع الجوار الجنوبي، إلا أن تركيزه المتزايد على الأمن بدلاً من التنمية أضعف مصداقيته ونفوذه. وقد أدى ذلك إلى تأجيج الشكوك وفتح المجال أمام قوى بديلة مثل الصين وروسيا

منذ عام 2021، التزم الاتحاد الأوروبي بتعزيز علاقاته مع شركائه في الجوار الجنوبي من خلال مجموعة واسعة من المبادرات التي تركز على التنمية المستدامة، والتحول الرقمي، وإدارة الهجرة. ولكن، لا تزال التصورات حول دوره الفعلي وتأثيره متباينة. فبينما يلاحظ بعض المراقبين تجدد الحضور الأوروبي، إلا أن الكثيرين يسلطون الضوء على ركود، أو حتى تراجع، في نفوذ الاتحاد الأوروبي. وينبع هذا التباين جزئياً من تغير أولويات الاتحاد الأوروبي - لا سيما الحرب في أوكرانيا وزيادة إضفاء طابع أمني على الهجرة - والتي طغت على تفاعله مع شركائه الجنوبيين. **في العديد من البلدان، ترى جهات المجتمع المدني أن الاتحاد الأوروبي يُعطي الأولوية للتعاون الأمني على حساب التنمية الحقيقية أو الإصلاحات الديمقراطية. علاوة على ذلك، يُنظر إلى الاتحاد الأوروبي على أنه أصبح تفاعلي بشكل متزايد، حيث تُفسر أفعاله غالبًا على أنها إدارة أزمات قصيرة الأجل بدلًا من أن تكون جزءًا من رؤية استراتيجية طويلة الأجل. وكثيرًا ما يُقوّض خطابه المعياري** - الذي يُعزز الديمقراطية وحقوق الإنسان والاستدامة - بدعمه للحكومات الاستبدادية عندما يخدم ذلك المصالح الأوروبية، وخاصةً في مجال ضبط الهجرة. وقد ساهم هذا التناقض في تنامي الشكوك بين أصحاب المصلحة المحليين. كما يُمثل النهج التكنوقراطي للاتحاد الأوروبي مصدر إحباط أيضا. فعلى الرغم من التمويل الكبير، تُنتقد العديد من المبادرات لافتقارها إلى الصلة المحلية أو لفشلها في إشراك الجهات الفاعلة الشعبية بشكل هادف. وفي **الوقت نفسه، عزز الوجود المتزايد لشركاء بديلين - مثل الصين وروسيا ودول الخليج - الاعتقاد بأن نفوذ الاتحاد الأوروبي في المنطقة آخذ في التضاؤل أو متنازع عليه بشكل متزايد.**

دور الاتحاد الأوروبي منذ الأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط

بينما يُشجع الاتحاد الأوروبي على نموذج تعاون متعدد الأبعاد، يُشير المنتقدون إلى أن الأبعاد السياسية - مثل الحكم الرشيد أو حقوق الإنسان - غالبًا ما تُهمّش.

أقر بعض المشاركين بأن الاتحاد **الأوروبي قد كثّف جهوده في مجالات محددة. غالبًا ما تذكر الشراكات في مجالات التحول الأخضر، والرقمنة، والتعافي الاقتصادي، والتعليم، والهجرة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك مبادرات الطاقة المتجددة في المغرب ومصر، وبرامج التبادل التعليمي إيراسموس+، واستثمار الاتحاد الأوروبي في المرونة** الاقتصادية بعد الجائحة. هذه الإجراءات تقابل بالترحيب عمومًا حيث تعمل على تمكين المؤسسات المحلية أو المجتمع المدني، على الرغم من اختلاف إظهارها واستدامتها اختلافًا كبيرًا من بلد إلى آخر. ولا تزال العديد من هذه المبادرات محصورة في دول مستقرة نسبيًا - مثل الأردن أو تونس - مما يُثير انتقادات لنهج المشاركة غير المتكافئة أو الانتقائية. علاوة على ذلك، بينما يُشجع الاتحاد الأوروبي على نموذج

تعاون متعدد الأبعاد، يُشير المنتقدون إلى أن الأبعاد السياسية - مثل الحكم الرشيد أو حقوق الإنسان - غالبًا ما تُهمّش. ويُنظر إلى شراكات الهجرة، على وجه الخصوص، بعين الريبة، حيث يُنظر إليها على أنها مدفوعة بالشواغل المحلية الأوروبية أكثر من المسؤولية المشتركة أو احترام القانون الدولي. ويُمثل التنفيذ مشكلة أخرى: إذ تعاني العديد من البرامج من التأخير، وضعف المراقبة، أو محدودية الملكية المحلية. **وعلى الرغم من الثقل المالي للاتحاد الأوروبي، غالبًا ما يُوصف تعاونه بأنه تجريدي أو بيروقراطي للغاية، مما يُقلل من قيمته المضافة المُتصوّرة على أرض الواقع.**

توقعات بتدخل أقوى من الاتحاد الأوروبي

عند سؤال المشاركين عن المجالات التي يرغبون في أن يبذل الاتحاد الأوروبي جهودًا أكبر فيها، أعطوا الأولوية لحل النزاعات (30%)، والتعاون الاقتصادي والتجارة (23%)، والديمقراطية وسيادة القانون (20%)، وتغير المناخ (17%). **وتركز أصوات الشباب بشكل خاص على التوظيف والتعليم والعدالة المناخية.** ويُعدّ غياب مشاركة الاتحاد الأوروبي في النزاعات الطويلة الأمد - ليبيا، وسوريا، وفلسطين، ولبنان - نقطة انتقاد رئيسية. **ويُنظر إلى الاتحاد الأوروبي على أنه شديد الحذر أو منقسم، ويتجنب القضايا الحساسة سياسيًا لصالح مجالات تقنية أكثر أمانًا.** وهذا يُقوّض مصداقيته كفاعل جيوسياسي، ويُحبط أولئك الذين اعتبروه في السابق ثقلًا موازنًا للاستبداد أو السياسات الخارجية المُعسكرة. **كما يُنتقد الاتحاد الأوروبي لفشله في التفاعل بشكل هادف مع المجتمع المدني المحلي.** ويشعر العديد من الجهات الفاعلة بالاستبعاد من عمليات صنع القرار، مما يؤدي إلى شعور بأن التعاون مفروض بدلًا من أن يكون مُشتركًا. وبدون إرادة سياسية وموارد كافية وآليات شاملة يُخاطر الاتحاد الأوروبي بفقدان الثقة بين حلفائه الأكثر قربًا منه في المنطقة.

يشعر العديد من الجهات الفاعلة بالاستبعاد من عمليات صنع القرار، مما يؤدي إلى شعور بأن التعاون مفروض.بدلًا من أن يكون مُشتركًا

المنافسة والنفوذ: ديناميكيات القوى الإقليمية

يُشير المشاركون من الاتحاد الأوروبي إلى أن دول الخليج وتركيا هي الجهات الفاعلة الأكثر تأثيرًا، بينما يذكر المشاركون من دول الجوار الجنوبي أن الاتحاد الأوروبي هو الجهة الفاعلة الرئيسية، يليه الولايات المتحدة ودول الخليج. وتكتسب الصين وروسيا حضورًا متزايدًا، لكنهما لا تزالان متأخرتين عن بقية الجهات الفاعلة. **لا يُعزى هذا التحول فقط إلى حزم القوى الأخرى، بل يعكس أيضًا تراجع الاتحاد الأوروبي أو تردده الملحوظ.** يصف المشاركون الاتحاد الأوروبي بأنه مُجزّأ، بطيء الحركة، ويتزايد انعدام أهميته في التطورات الإقليمية الرئيسية. حتى نفوذه الاقتصادي يُضاهيه أو يفوقه منافسون يُقدّمون شراكات أسرع وأقلّ شروطًا. وعلى عكس نموذج الاتحاد الأوروبي القائم على القيم، غالبًا ما تعمل هذه القوى الناشئة بتركيز واضح على المصالح والنفوذ. وبينما يُثير هذا تساؤلات حول الاستدامة على المدى الطويل، فإنه يُناسب حكومات المنطقة التي تسعى إلى تحقيق مكاسب سريعة وتقليل التدخل في الشؤون الداخلية.

على عكس نموذج الاتحاد الأوروبي القائم على القيم، غالبًا ما تعمل هذه القوى الناشئة بتركيز واضح على المصالح والنفوذ.

المزاي النسبية للاتحاد الأوروبي والتحديات المستمرة

على الرغم من تزايد المنافسة، لا يزال العديد من المشاركين يدركون نقاط القوة الفريدة التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي. نموذجه للتعاون - الذي يربط التنمية الاقتصادية بالحوكمة الديمقراطية والإدماج الاجتماعي والاستدامة - لا يزال جذابًا للعديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمهنيين الشباب. تتم الإشادة بآليات التمويل الأوروبية، والشراكات البحثية، والتبادلات الثقافية (مثل برنامج إيراسموس+) لما توفره من فرص وتعزز الروابط طويلة الأمد. وفي مجالات مثل حماية البيئة، والابتكار الرقمي، والتعليم، يُنظر إلى الاتحاد الأوروبي على أنه يقدم قيمة مضافة حقيقية. **إلا أن هذه المزايا تطغى عليها نقاط ضعف متزايدة:** انعدام التماسك، وضعف ديمقراطي مُتصور في أنشطته الخارجية، وعدم القدرة على فرض قيمه الخاصة عندما تتعارض مع المصالح السياسية أو الأمنية. ويُعد التناقض بين تعزيز حقوق الإنسان والشراكة مع الأنظمة القمعية أمرًا بالغ الضرر. وللحفاظ على مصداقيته، يجب على الاتحاد الأوروبي أن يُثبت أن مبادئه غير قابلة للتفاوض. وهذا يتطلب سياسة خارجية موحدة أكثر، وانخراطًا أعمق مع المجتمعات المحلية، وآليات تضمن الشفافية والمساءلة.

يجب على الاتحاد الأوروبي أن يُثبت أن مبادئه غير قابلة للتفاوض. وهذا يتطلب سياسة خارجية موحدة أكثر، وانخراطًا أعمق مع المجتمعات المحلية، وآليات تضمن الشفافية والمساءلة

إمكانات الشراكة: الاستقرار والتنمية المستدامة

على الرغم من عقود من الحوار، لا يزال سوء الفهم الثقافي والسياسي يُشكل عائقًا كبيرًا. وستكون معالجة هذا الأمر ضرورية لإعادة بناء الثقة وبناء شراكة أكثر مساواة.

وفقًا للمشاركين، تتمتع شراكة الاتحاد الأوروبي مع الجوار الجنوبي بأكبر إمكانات لتعزيز الاستقرار الجيوسياسي (26.7%) وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (25.9%). ويرى الكثيرون أنهما مترابطان: فبدون السلام والحوكمة الرشيدة، يستحيل تحقيق التنمية المستدامة. **ومع ذلك، هناك رغبة في التحول من نموذج المانح -المتلقي إلى علاقة قائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة**. ولتحقيق ذلك، يجب النظر إلى البحر الأبيض المتوسط ليس كخط فاصل، بل كمساحة للتعاون والإبداع المشترك. ويتطلب ذلك الاستماع باهتمام أكبر للأولويات المحلية وبناء شراكات أفقية. ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات رئيسية قائمة: **القمع السياسي، والتشرذم الإقليمي، والتدخل الأجنبي، كلها عوامل تعيق التعاون**. كما يحذر بعض المشاركين من وضع توقعات غير واقعية على الاتحاد الأوروبي، مشيرين إلى محدودية اختصاصاته في الشؤون الخارجية وصعوبة بناء صوت موحد بين الدول الأعضاء السبع والعشرين. من المثير للاهتمام أن "التفاهم المتبادل" حصل على نسبة منخفضة (10%) فقط، مما يشير إلى أنه على الرغم من عقود من الحوار، لا يزال سوء الفهم الثقافي والسياسي يُشكل عائقًا كبيرًا. وستكون معالجة هذا الأمر ضرورية لإعادة بناء الثقة وبناء شراكة أكثر مساواة.

استجابة الاتحاد الأوروبي للصراعات الإقليمية: دراسة حالة غزة

يجب على الاتحاد الأوروبي أن يُثبت أن مبادئه غير قابلة للتفاوض. وهذا يتطلب سياسة خارجية موحدة، وتفاعلًا أعمق مع المجتمعات المحلية، وآليات تضمن الشفافية والمساءلة.

يُنظر إلى استجابة الاتحاد الأوروبي للحرب في غزة على نطاق واسع على أنها نقطة تحول. 13.6% فقط من المشاركين يعتبرون موقف الاتحاد الأوروبي متوازنًا. ويقول أكثر من 40% إنها أضرت بمصداقيته، ويعتقد حوالي 38% أنها تتعارض مع قيمه الأساسية. ويُنتقد الاتحاد لكونه سلبيًا وغير متسق ومنقسمًا سياسيًا - لا سيما على عكس موقفه الموحد والقائم على القيم تجاه أوكرانيا. وقد أضرت هذه الازدواجية الملحوظة بصورة الاتحاد الأوروبي كمدافع عن القانون الدولي وحقوق الإنسان. وفي العديد من دول الجوار الجنوبي، عزز ذلك الشعور بالظلم والفشل الأخلاقي من جانب الاتحاد الأوروبي. **وقد فُسِّر صمت أو غموض مؤسسات الاتحاد الأوروبي خلال اللحظات الحاسمة من الصراع على أنه تواطؤ، أو في أحسن الأحوال**، لامبالاة. ويدرك بعض المشاركين أن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي مقيدة بالانقسامات الداخلية والقواعد الإجرائية، لكن هذا لا يُخفف من الضرر الذي لحق بسمعته. إذا أراد الاتحاد الأوروبي أن يظل فاعلاً ذا مصداقية في المنطقة، فعليه أن يُظهر التزامه بحقوق الإنسان بالتساوي والاتساق في جميع النزاعات.

أولويات السياق الفلسطيني لما بعد الحرب

يكشف المسح عن غموض استراتيجي: إذ تتعايش التطلعات إلى العدالة والاعتراف مع دعوات براغماتية لإصلاح المؤسسات وإعادة الإعمار.

تكشف نتائج المسح عن إجماع واضح على ضرورة أن يلعب الاتحاد الأوروبي دوراً فاعلاً في المرحلة المقبلة لما يعد الحرب في فلسطين. فبينما يؤيد الكثيرون الحفاظ على دور الاتحاد الأوروبي كجهة مانحة رئيسية، يُشدد 67% من المشاركين على ضرورة إعادة بناء البنية التحتية البشرية في غزة كأولوية قصوى. يلي ذلك الاعتراف بدولة فلسطينية وفرض عقوبات على المستوطنين في الضفة الغربية. تعكس **هذه التفضيلات تحولاً يتجاوز الإغاثة الإنسانية نحو العدالة والسيادة والتنمية على المدى الطويل**. في ضوء الحرب الدائرة في غزة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، يتزايد الإحباط من التقاعس الدبلوماسي وما يراه الكثيرون تطبيقاً انتقائياً للقانون الدولي. يحث المشاركون الاتحاد الأوروبي على التحول من ممول سلبي إلى قوة سياسية ذات مصداقية - قادرة على الضغط على إسرائيل مع دعم الإصلاحات الفلسطينية. وهناك دعم قوي لنهج متجذر في القانون الدولي والمساواة ومشاركة المجتمع المدني. لم يعد الناس يكتفون بالتعاطف فحسب، بل يطالبون بالاتساق والمساءلة والعدالة. ومع ذلك، يكشف المسح عن غموض استراتيجي: إذ تتعايش التطلعات إلى العدالة والاعتراف مع دعوات براغماتية لإصلاح المؤسسات وإعادة الإعمار. وبينما يُنظر إلى الاتحاد الأوروبي على أنه قوي اقتصاديًا، فإن مصداقيته السياسية موضع شك. وهذا التوتر يُقوّض تأثير الإجراءات المقترحة. كما يستخدم بعض المشاركين المسح للتعبير عن غضب الناشطين، مما يطغى أحيانًا على الرؤية البناءة. **علاوة على ذلك، وبينما تعكس الأرقام إجماعًا حول قضايا معينة، إلا أنها تفشل في تجسيد التنوع الجيوسياسي بين المشاركين. ومع تصاعد الاستقطاب حول غزة، تُخاطر المواقف الأخلاقية بالتغلب على التفكير الاستراتيجي**. وما لم يُوفق الاتحاد الأوروبي بين هذه التوقعات المتضاربة، فإن نفوذه المعياري في منطقة البحر الأبيض المتوسط - وعلى الصعيد العالمي - سيستمر في التآكل.

نهج استراتيجي ضروري للانتقال السوري

تدعو إجابات المسح حول سوريا إلى نهج أكثر استراتيجية وإنسانية من الاتحاد الأوروبي. وتشمل الأولويات الرئيسية إعادة البناء الاقتصادي (45% يؤيدون بشدة)، والمشاركة الدبلوماسية النشطة (48%)، وضمان عودة آمنة للاجئين (39%). **تُفضّل الإجابات استراتيجيةً شاملةً تجمع بين الدبلوماسية والمساعدات الإنسانية ودعم المجتمع المدني**. كما تُسلّط الملاحظات المكتوبة الضوء على العدالة الانتقالية والمساءلة، وربط المساعدات بالمعايير الديمقراطية.

الرسم البياني 1
س9: برأيكم: إلى أي مدى ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يعطي الأولوية للعناصر التالية ليكون فعالاً ومفيداً في السيناريو السوري الجديد/الانتقال السوري؟

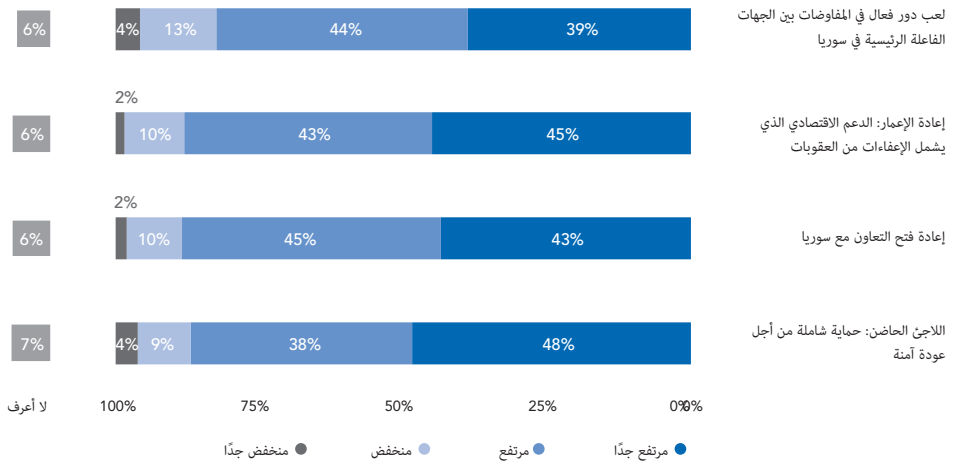

المصدر: جمعها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد حول الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط

تنظر أوروبا إلى سوريا بشكل رئيسي من منظور الأمن والهجرة، بينما تطالب الجهات الفاعلة المحلية بالعدالة والذاكرة وإعادة البناء الاجتماعي. هذا الاختلال الأخلاقي قد يقوض مصداقية الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل في سوريا- وما بعدها.

نظرًا للجمود الذي أعقب عملية أستانا وجهود النظام السوري لاستعادة الشرعية الدولية، يرغب المشاركون في أن يتصرف الاتحاد الأوروبي ليس فقط كممول، بل كوسيط موثوق يلتزم بالمعايير الديمقراطية. هناك مقاومة واضحة لـ"التطبيع دون إصلاح". تُضفي أزمة اللاجئين المستمرة والتوترات التي تشمل القوى الإقليمية (إيران، تركيا، روسيا) إلحاحًا على هذه الدعوة إلى استراتيجية متماسكة للاتحاد الأوروبي - استراتيجية توازن بين الواقعية السياسية والمبادئ الأخلاقية. ولكن، تكشف المشاورات عن تحديات رئيسية. يدعو المشاركون إلى ضغط أقوى على النظام وتجديد المشاركة، دون حل هذا التناقض. في حين أن العدالة الانتقالية تحظى بدعم واسع، إلا أن القليل يُقدم آليات عملية أو واقعية. بالإضافة إلى ذلك، يُشير الالتباس بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى عدم وضوح بشأن القدرات الدبلوماسية الحقيقية للاتحاد. قد تؤدي هذه الفجوة بين التوقعات والقدرة الفعلية إلى خيبة أمل إذا فشل الاتحاد الأوروبي في ترجمة نواياه إلى عمل منسق. هناك حاجة إلى إعادة نظر جادة، ليس فقط في أهداف السياسات، بل في تعزيز أدوات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي. شخصيًا، أرى فجوة متزايدة: فأوروبا تنظر إلى سوريا بشكل رئيسي من منظور الأمن والهجرة، بينما تطالب الجهات الفاعلة المحلية بالعدالة والذاكرة وإعادة البناء الاجتماعي. هذا الاختلال الأخلاقي قد يقوض مصداقية الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل في سوريا- وما بعدها.

إعادة النظر في التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط: التحديات والفرص

يُسلّط العديد من المشاركين الضوء على الاختلالات الهيكلية في شراكات الاتحاد الأوروبي، مُشيرين إلى أن الإصلاحات تُفرض دون مُعاملة بالمثل في قضايا رئيسية مثل التنقل أو التجارة. وكثيرًا ما يُهمّش المجتمع المدني، وتُعتبر مُنتديات مثل المنتدى المدني الأورو-متوسطي رمزيةً إلى حد كبير.

تتميز علاقة الاتحاد الأوروبي مع شركائه في جنوب البحر الأبيض المتوسط بالتناقضات. فبينما يعزز الاستقرار والحياد، غالبًا ما تعكس سياساته تناقضًا استراتيجيًا. ويُنظر إلى تردده في معاقبة إسرائيل بينما يمول مشاريع التنمية في فلسطين على أنه ازدواجية صارخة في المعايير. وبالمثل، فإن موقفه غير الواضح بشأن الصحراء الغربية واستعداده للتعاون مع الأنظمة الاستبدادية للسيطرة على الهجرة يضر بمصداقيته. علاوة على ذلك، فإن نهج الاتحاد الأوروبي التكنوقراطي - الذي يركز على مشاريع محددة بدلًا من معالجة الأسباب الجذرية كالاحتلال أو عدم المساواة - يحد من قدرته على حل النزاعات. هناك حاجة واضحة إلى المواءمة بين القيم والأفعال. إلى أن يتخلى الاتحاد الأوروبي عن دعم الأنظمة القمعية ويتبنى دبلوماسية متوازنة، سيظل تأثيره هامشيًا. وفيما يتعلق بمسألة الشراكة، يُشدد العديد من المشاركين على الاختلالات الهيكلية. يفرض الاتحاد الأوروبي إصلاحات دون أن يُقابلها بالمثل في قضايا رئيسية مثل حرية التنقل أو الدعم الزراعي. وتُهمّش الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وغالبًا ما تكون منصات مثل المنتدى المدني الأورو-متوسطي رمزية. **وتواجه "الإقليمية" التي يروج لها الاتحاد الأوروبي تفتتًا بسبب غياب الآليات الملزمة والإرادة السياسية**.

العلاقات الاقتصادية والتجارية: معالجة أوجه عدم المساواة

في حين أن أدوات الاستثمار تحظى بالتقدير، إلا أنها غالبًا ما تخدم المصالح الأوروبية. نادرًا ما تعكس أولويات التمويل - مثل البنية التحتية أو الطاقة - الاحتياجات المحلية. كما أن تطبيق الشروط الديمقراطية بشكل غير متساوٍ يُغذي انعدام الثقة. غالبًا ما تُلحق الاتفاقيات التجارية الضرر باقتصادات الجنوب، وتُعزز شروط الاستثمار الاعتماد على التكنولوجيا. ولا تزال التدفقات المالية غير المشروعة، التي تُستنزف الاقتصادات المحلية، **دون معالجة تُذكر. وتواجه البرامج التي تُشجع "المواهب" والمهارات الخضراء واقعًا محليًا قاسيًا**. في تونس، تُؤدي بطالة الشباب إلى الهجرة رغم مبادرات التدريب. ويشوب التعاون في مجال الطاقة الخضراء ازدواجية المعايير: إذ يدعم الاتحاد الأوروبي الوقود الأحفوري في بلاده بينما يستخرج إمكانات الطاقة الشمسية من أفريقيا. وتُخاطر هذه الممارسات بترسيخ الديناميكيات الاستعمارية تحت ستار بيئي. **ويُنظر إلى التنمية الاقتصادية والتجارية على أنها أولوية، لكن اتفاقيات تجارية مثل اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية تُفاقم الاختلالات، وتُلحق الضرر بالصناعات المحلية.** وغالبًا ما يُفيد تمويل البنية التحتية الشركات (ALECA) الأوروبية، وليس التنمية المحلية. ويكشف الفشل في معالجة هروب رؤوس الأموال عن غياب الإرادة السياسية لمعالجة أوجه عدم المساواة الاقتصادية المتجذرة.

في حين أن أدوات الاستثمار تحظى بالتقدير، إلا أنها غالبًا ما تخدم المصالح الأوروبية. نادرًا ما تعكس أولويات التمويل - مثل البنية التحتية أو الطاقة - الاحتياجات المحلية.

الرسم البياني 2
س١٢: إلى أي مدى تُعدّ العناصر/الأدوات التالية مهمةً لبناء هذه الشراكات؟ (نسبة الإجابات مرتفعة جدًا)

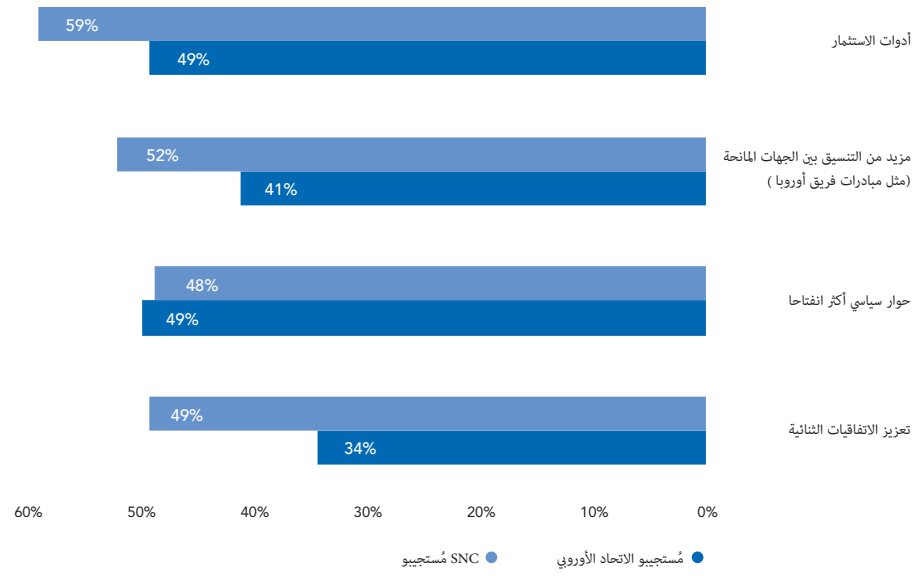

المصدر: جمعها المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج مسح يوروميد حول الميثاق الجديد للبحر الأبيض المتوسط

دور المؤسسات الإقليمية وإصلاحها

يحظى **الاتحاد من أجل المتوسط بدعمٍ فاتر، ويُنظر إليه على أنه يرمز إلى تناقضات أوروبا المتوسطية**. ميزانيته المحدودة، وشلله المؤسسي، وانعدام التعاون الحقيقي، تجعله غير فعال. وبدون إصلاح ديمقراطي وتشارك في صنع القرار، يُخاطر الاتحاد من أجل المتوسط بأن يصبح غير ذي صلة. مقترحات الإصلاح للاتحاد من أجل المتوسط - مثل التوسع إلى منطقة الساحل أو تعزيز الحوار رفيع المستوى - تتجاهل التوترات الإقليمية المعقدة واختلالات موازين القوى. ولا يزال غياب التوافق الاستراتيجي والمساواة المؤسسية يعيق التعاون الهادف. وأخيرًا، تفشل مبادرة البوابة العالمية، التي تهدف إلى منافسة مبادرة الحزام والطريق الصينية، في تحقيق النجاح المنشود. فمعظم تمويلها يُعاد تدويره، والوصول إليها بطيء، وشروطها غير شعبية. وتفتقر مشاريعها التكنوقراطية المتناثرة إلى رؤية متماسكة. وما لم يُبسّط الاتحاد الأوروبي إجراءاته ويُوائِم استراتيجيته مع الأولويات المحلية، فإنه سيواجه صعوبة في تقديم بديل موثوق. باختصار، بدون معالجة اختلالات القوة، والالتزام بالمعاملة بالمثل الحقيقية، وإدماج الأصوات المحلية، سيظل التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط غير متوازن وغير مستدام.

لبناء شراكة موثوقة ومستدامة، ينبغي على الاتحاد الأوروبي تبسيط إجراءاته، والتوافق مع الأولويات المحلية، ومعالجة اختلالات التوازن في القوة، وضمان المعاملة الحقيقية بالمثل من خلال إشراك الأصوات المحلية بشكل نشط.

الخلاصة

نحو شراكة متوازنة ومستدامة

أدت أجندة الاتحاد الأوروبي المتجددة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط إلى تحقيق تقدم ملموس، لا سيما في مجالات التنمية الخضراء والتعليم والتعافي الاقتصادي. ومع ذلك، لا تزال هناك مخاوف عميقة بشأن نهجه المجزأ، وافتقاره إلى الشجاعة السياسية، وميله إلى إعطاء الأولوية لأمنه على حساب المصالح المشتركة. لإعادة بناء الثقة وتعزيز دوره في الجوار الجنوبي، يجب على الاتحاد الأوروبي أن يفعل أكثر من مجرد تمويل المشاريع. يجب عليه أن يصغي، ويتفاعل، ويلتزم بشراكة قائمة على المساواة والقيم والمساءلة المتبادلة.